

وإذ تشير إلى فرارتها ١٢٣٦ (د - ١٢) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧ ، و ١٣٠١ (د - ١٣) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨ ، و ٢١٢٩ (د - ٢٠) المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ ، و ٩٩/٣٤ ٩٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ١٠١/٣٦ ١٠١ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .

وإذ تضع في اعتبارها أن فرص التعاون ذي الفوائد المتبادلة في عدد من المجالات وفي أشكال مختلفة ، هي فرص إيجابية للغاية فيما بين البلدان المجاورة بسبب تقاربها الجغرافي ، وأن تتميمية هذا التعاون يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي على العلاقات الدولية في بعدها ،

وإذ ترى أن ما طرأ في العالم من التغيرات الكبرى ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، وكذلك ما أحرز من التقدم العلمي والتكنولوجي وأدى إلى ترابط لم يسبق له مثيل بين الدول ، قد أعطى أبعاداً جديدة لحسن الجوار في مسلك الدول وزاد من ضرورة تطويره وتعزيزه ،

وإذ تشير إلى رأيها بأن من الضروريمواصلة دراسة مسألة حسن الجوار بهدف تعزيز وتطويره مضمونه ، وكذلك الطرق والوسائل التي تتيح زيادة فعاليته ، وأن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تتضمنها ، في الوقت المناسب ، وثيقة دولية ملائمة ،

١ - تؤكد من جديد أن حسن الجوار يتمشى تماماً مع مقاصد الأمم المتحدة ويقوم على أساس الاحترام الدقيق لمبادئ، الأمم المتحدة والإعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة<sup>(١٣١)</sup> ، وكذلك على أساس رفض أي أعمال تهدف إلى إقامة مناطق للنفوذ أو للسيطرة :

٢ - تطلب مرة أخرى إلى جميع الدول أن تتمي علاقات حسن الجوار بالعمل على أساس هذه المبادئ ، لصالح الحفاظ على السلم والأمن الدوليين :

٣ - تؤكد من جديد أن تعميم الممارسة الطويلة الأمد ومبادئه وقواعد حسن الجوار من شأنه أن يعزز العلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً للميثاق :

٤ - ترى أن من الملائم ، مع مراعاة تقرير الأمين العام بشأن حسن الجوار<sup>(١٣٢)</sup> وكذلك الآراء والمقترحات التي قد تقدم

ورغبة منها في تعزيز قدرة جميع المواطنين على المشاركة في مناقشة مستمرة وحرة لهذه الأمور ،

وإذ تشير إلى أنه قد شرع في الحملة العالمية لمنع السلاح في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة للجمعية العامة<sup>(١٣٤)</sup> .

وإذ تلاحظ مع الارتياب أن الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الثانية عشرة ، دعت ، في مجلة أمور ، إلى الاضطلاع بالحملة العالمية لمنع السلاح في جميع مناطق العالم بطريقة متوازنة وواقعية موضوعية ، وإلى ضمان الصيغة العالمية للحملة من خلال تعاون ومشاركة جميع الدول وعن طريق نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن ، ووصول جميع قطاعات الجمهور بدون عائق إلى طائفة واسعة من المعلومات والآراء ، وإلى أن تتيح الحملة فرصة للمناقشة والمداولة في جميع البلدان حول جميع وجهات النظر المتعلقة بسائل وأهداف وشروط نزع السلاح<sup>(١٣٥)</sup> .

١ - تطلب إلى الدول الأعضاء أن تيسّر تدفق مجموعة واسعة من المعلومات ، الحكومية منها وغير الحكومية ، عن الأمور المتعلقة بنزع السلاح ، إلى مواطناتها وفيها بينهم ، بغية تعزيز أهداف الحملة العالمية لمنع السلاح والنهوض بالهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة :

٢ - تطلب إلى جميع الدول الأعضاء أن تسجع مواطناتها على الإعراب بصورة حرة وعلنية عن آرائهم في مسائل نزع السلاح وعلى التنظيم والاجتاع بصورة علنية لذلك الغرض :

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم سنوياً تقريراً إلى الجمعية العامة عن تنفيذ أحكام هذا القرار .

### الجلسة العامة ١٠١ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢

#### ١١٧/٣٧ - تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول

إن الجمعية العامة ،

إذ تضع في اعتبارها تصميم شعب الأمم المتحدة ، العرب عنه في الميثاق ، على أن تأخذ نفسها بالتسامح وأن تعيش معاً في سلام وحسن جوار ،

(١٣٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاستثنائية الثانية عشرة ، المرفقات ، بناءً على جدول الأعمال ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ ، الوثيقة A/S.12/32 A ، المرفق الخامس .

(١٣٥) المرجع نفسه ، الفقرات من ٣ إلى ٥ .

وإذ يشير جزءها تكيف المناورات والأسلحة العسكرية الأخرى وتوسيع نطاقها وتوارتها ، وهي التي أصبحت تتخذ أبعادا خطيرة ، والتي تتم في سياق المجاورة بين الدول الكبرى ، وستستخدم أدلة لمحاكمة الضغط ضد استقلال الدول وتحرر الشعوب التي تكافح السيطرة الأجنبية والاستعمار ، ولتهديد استقلال تلك الدول وتحرر تلك الشعوب . مما يؤدي إلى زعزعة العلاقات الدولية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن نظام الأمم المتحدة للأمن الجماعي لم يستعمل على نحو فعال ،

وإذ تدرك أنه لا يمكن صيانة وتعزيز السلم والأمن الدوليين إلا على أساس من حرية الدول واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية والمساواة بينها ، فضلا عن قيام الشعوب الحاضنة للسيطرة الاستعمارية والأجنبية بتقرير مصيرها ، واحترام حقوق الإنسان الأساسية ، وإقامة علاقات ودية فيما بين الدول ،

وإذ توكلد الحاجة إلى قيام الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المسؤولة عن صيانة السلم والأمن ، وخاصة مجلس الأمن ، بالإسهام على نحو أكثر فعالية في تعزيز السلم والأمن الدوليين بالواسط حلول لما في العالم من مشاكل وأزمات لم تحمل .

وإذ توكلد أن حركة بلدان عدم الانحياز قد أسهمت إسهاما كبيرا في الكفاح من أجل التحرير الوطني وفي المجهود التي تبذلا الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين ، وفي سبيل إكساب العلاقات الدولية طابعا ديمقراطيا ، وتنمية التعاون الدولي ، وإقامة نظام للعلاقات الدولية أساسه العدالة ، والمساواة في السيادة ، والأمن لجميع الدول والشعوب ، وفقا لمقاصد ومبادئه ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وسياسة عدم الانحياز ،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام (١٣٩) الذي يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن مسألة تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وإذ تشير إلى أحکام الفصل المتعلق بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من الوثيقة الختامية المؤشر للأمن والتعاون في أوروبا ، والموقعة في هلسنكي في ١ آب / أغسطس ١٩٧٧ ، وإلى توصيات حركة بلدان عدم الانحياز ، فضلا عنها أصدرته بلدان منفردة من إعلانات رسمية بشأن السلم والأمن في هذه المنطقة وما قدمته من إسهام في تحقيقها .

بها الدول الأعضاء في وقت لاحق ، توضيح عناصر حسن الجوار كجزء من عملية صياغة وثيقة دولية مناسبة بشأن هذا الموضوع في الوقت الملائم :

٥ - تدعى ممرة أخرى الحكومات والمنظمات الدولية التي لم تبلغ الأمين العام بأرائها ومقترحاتها بشأن حسن الجوار ، وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٩٩/٣٤ و ١٠١/٣٦ ، إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن . وتدعى الحكومات التي أرسلت بالفعل هذه الآراء والمقترنات إلى استكمالها إذا رأت ذلك ضروريا :

٦ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والثلاثين البند المعنون « تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول » .

#### الجلسة العامة ١٠٨ ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢

١١٨/٣٧ - استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « استعراض تنفيذ الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي » .

وإذ تلاحظ مع القلق أن أحكام الإعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي (١٣٨) لا تتفق تماماً ،

وإذ يساورها عميق القلق لاستمرار تصاعد التوتر في العالم ، واللجوء المتزايد باستمرار إلى التهديد بالقوة أو استعمالها والتدخل بجميع أنواعه ، والعدوان والاحتلال الأجنبي ، ولاستمرار الجمود في حل الأزمات في مختلف المناطق وتفاقم هذه الأزمات ، واستمرار تصعيد الدول الكبرى لسباق التسلح وتعزيز القوات العسكرية . واتباع سياسة التنافس والمواجهة واستمرار محاولات تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ وسيطرة . واستمرار بقاء الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، ومحاولات تشويه طبيعة النضال من أجل التحرير الوطني ، وعدم إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية للبلدان النامية . وكلها أمور تهدّد السلم والأمن الدوليين .

وإذ تشعر ببالغ القلق لأن تفاقم التوتر الدولي قد بلغ نقطة تأزم شديد بسبب عدم إحراز تقدم في تسوية المشاكل والمنازعات الدولية ، ولعدم إحراز تقدم في مجال نزع السلاح .